

Distr.: General  
12 November 2017  
Arabic  
Original: English

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٧  
٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، نيويورك  
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت  
الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

## خطة الموارد المتكاملة للبرنامج الإنمائي وتقديرات الميزانية المتكاملة، للفترة

٢٠٢١-٢٠١٨

تقرير مدير البرنامج

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

### أولاً - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير بشأن خطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨ (DP/2017/39) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في التقرير مع مدير البرنامج وممثلين آخرين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدموا مزيداً من المعلومات والتوضيحات.

### ثانياً - خطة الموارد المتكاملة

٢ - وفقاً لتقرير مدير البرنامج، تقترح خطة الموارد المتكاملة للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨ موارد متاحة إجمالية قدرها ٢٥,٨ بليون دولار، مما يشكل ارتفاعاً بنسبة ١١ في المائة مقارنةً بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ونفقات قدرها ٢٤ بليون دولار، مما يشكل ارتفاعاً بنسبة ١٩ في المائة مقارنةً بالفترة السابقة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2017/39)، الفقرتان ١٧ و ١٨، والمرفق ألف، الشكل ١-أ). وبلغت النفقات المقدرة الأولية في خطة الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ما قدره ٢٢,٦ بليون دولار، أما النفقات المقدرة الأحدث في الخطة فتبلغ ٢٠,٢ بليون دولار (انظر المرفق ألف، الجدول ١-ب). ويقدر مجموع المساهمات للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨ بمبلغ ٢٠,٩ بليون دولار، مما يشكل ارتفاعاً بنسبة ١٤ في المائة مقارنةً



بالفترة ٢٠١٧-٢٠١٤ (DP/2017/39، الفقرة ٢٥). ويذكر التقرير أن المساهمات الفعلية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤ كانت أدنى بنسبة ٥,٦ في المائة مما كان متوقعاً في خطة الموارد للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤ (DP/2013/41). وتلقت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلب منها، معلومات محدثة عن مجموع المساهمات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، في المرفق ألف من تقرير مدير البرنامج.

٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المبالغ الفعلية المتلقاة والنفقات المقدرة الأحدث للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤ أقل من المبالغ المتوقعة للفترة نفسها. وتشجع اللجنة البرنامج الإنمائي على مواصلة تعزيز جهوده لجمع الأموال من أجل توسيع قاعدة الجهات المانحة وتعميقها، وتوقع أن يستخدم البرنامج الإنمائي ممارسات أكثر دقة للميزنة (انظر أيضاً الفقرة ٨ أدناه).

### ثالثاً - الميزانية المتكاملة (الموارد العادية)، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

٤ - تقدّم الفقرات ٤٥-٤٧ من التقرير DP/2017/39 لمحة عن تحليل الميزانية المتكاملة المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويقترح البرنامج الإنمائي ميزانية تستند إلى مساهمات مقدرة في الموارد العادية قدرها ٢,٧ بليون دولار، مما يشكل انخفاضاً بنسبة ٢,٦ في المائة مقارنة بالفترة السابقة؛ وإيرادات أخرى بقيمة ١٣٧ مليون دولار؛ ورصيد افتتاحي يبلغ ٢٤٦ مليون دولار من الموارد العادية؛ ونفقات مقدرة تبلغ ٢,٩ بليون دولار (الفقرة ٤٦). ويشير التقرير إلى أن العنصر البرنامجي من الميزانية المتكاملة يبلغ ١,٨ بليون دولار، أي بزيادة نسبتها ٣ في المائة مقارنةً بالفترة ٢٠١٧-٢٠١٤.

#### العنصر المؤسسي من الميزانية المتكاملة

٥ - في إطار الميزانية المتكاملة المقترحة التي تبلغ ٢,٩ بليون دولار، يبلغ العنصر المؤسسي ٩٥٧ مليون دولار من الموارد العادية، مما يشكل انخفاضاً بنسبة ٦,٧ في المائة مقارنة بما كان عليه في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٤، مع احتساب المساهمات الحكومية البالغة ١٣٧ مليون دولار لتغطية التكاليف المحلية للمكاتب (الفقرة ٦٩). ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الموارد المتأتية من استرداد التكاليف ستبلغ ١,٦ بليون دولار (الجدول ١-أ).

٦ - ويشير البرنامج الإنمائي إلى أن هذا المقترح يعكس خفضاً كبيراً ومتعمداً في الموارد المخصصة للعنصر المؤسسي من الميزانية المتكاملة لصالح العناصر البرنامجية (الفقرة ٧١). وترد في المرفق ألف من تقرير مدير البرنامج مقارنة بين الأرقام المقدرة المتوقعة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤ والميزانية المتكاملة المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويبين الجدول ٥-ب من المرفق ألف حدوث انخفاض في جميع فئات الإنفاق باستثناء ارتفاع مصروفات التشغيل بواقع مليون دولار.

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنها طلبت في تقريرها السابق (AC/1944) معلومات مفصلة عن أرقام الميزانية؛ وتوزيع النفقات؛ وتحليل الفروق عن طريق مقارنة النفقات بالتقديرات عند التخطيط؛ وخطط وجدول التوظيف المفصلة؛ والمعلومات المتعلقة بنود الإنفاق الرئيسية؛ والدروس المستفادة بشأن الميزانية المتكاملة المنسقة الأولى التي تجري كل أربع سنوات، وكانت تتوقع أن تقدم إليها هذه المعلومات في مشروع الميزانية الحالي.

٨ - ورغم أن اللجنة الاستشارية تقرّ بجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحسين نُهج الميزنة، فهي تعيد تأكيد الحاجة إلى هذه المعلومات المفصلة، بوصفها معلومات تكملية لتيسير دراستها وتحليلها مستقبلاً للعنصر المؤسسي من الميزانية المتكاملة (DP/2013/42، الفقرة ٩). وتتوقع اللجنة الاستشارية الحصول على معلومات بشأن تحليل هذه الفروق في مشاريع الميزانية المقبلة. وتؤكد اللجنة أيضاً ضرورة ممارسة مزيد من الدقة في الميزنة من أجل الحد من هذه الفروق.

#### الموظفون

٩ - يشير تقرير مدير البرنامج إلى أن استراتيجية لتمويل تكاليف الموظفين في وظائف الرتبة ف-٥ وما دونها قد أدرجت في خطة الموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويبين الجدول ٥-د من المرفق ألف الوظائف الممولة من الموارد العادية، مما يكشف عن نقصان ثلاث وظائف برتبة مد-١ وإعادة ندب ١١ وظيفة من المقر إلى المكاتب القطرية والمراكز الإقليمية.

١٠ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البرنامج الإنمائي تولى إدارة ١٧٢ ٩ عقد خدمات في عام ٢٠١٧، مما يشكل نسبة ٧٤ في المائة من كل عقود الخدمات التي تولت إدارتها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وأبلغت اللجنة أيضاً، عند الاستفسار، بأن الموارد غير الأساسية المخصصة والمتصلة بأنشطة محددة زمنياً شهدت زيادة كبيرة. ولذلك يستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طريقة عقود الخدمات عوضاً عن عقود الموظفين، لأنها تؤدي مهام وخدمات محدودة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بمشاريع التنمية الوطنية. وتذكر اللجنة الاستشارية أن تقريراً صادراً عن وحدة التفتيش المشتركة بشأن استخدام أفراد من غير الموظفين وطرائق التعاقد ذات الصلة في المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، أشار إلى أن ٧٨ في المائة من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كانوا يعملون بموجب عقود لغير الموظفين في آذار/مارس ٢٠١٢، فقد أبلغ عن وجود ٧ ٥٤٥ عقداً من عقود الخدمات في آذار/مارس ٢٠١٢ و ٨ ٩٥٢ عقداً في آذار/مارس ٢٠١٣ (JIU/Rep/2014/8، المرفق الثاني).

١١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية عدد عقود غير الموظفين وتشير إلى أن وحدة التفتيش المشتركة أوصت، في تقريرها المذكور أعلاه، بأمر منها أن يستعرض الرؤساء التنفيذيون للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة استخدام الأفراد من غير الموظفين بغية تحديد من يعمل منهم لفترات طويلة في إطار علاقة توظيف قائمة بحكم الأمر الواقع، وأن يضعوا خطة لإنهاء الاستعانة الطويلة الأمد غير المناسبة بالأفراد من غير الموظفين. وتلاحظ اللجنة الاستشارية النسبة المنوطة المرتفعة للأفراد من غير الموظفين العاملين في البرنامج الإنمائي، وهي على ثقة في أن البرنامج الإنمائي سيبذل جهوداً للحد من اعتماده على هؤلاء الأفراد.

#### الفعالية والكفاءة المؤسسيان

١٢ - تلاحظ اللجنة النفقات غير المتكررة بقيمة ٢٨ مليون دولار المتعلقة باستثمارات استراتيجية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والتي ستستخدم لتمويل مبادرات استراتيجية غير متكررة فيما يتعلق بالفعالية والكفاءة المؤسسيين. ويوضح التقرير أن الموارد ستستخدم في أمور منها تبسيط طرائق أداء العمل. وعند الاستفسار بشأن الكفاءة المقرر تحقيقها، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي سيخفض نفقات الإيجار من خلال مواصلة دمج مباني المكاتب في نيويورك وإمكانية تقاسم الحيز المكتبي مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وأبلغت اللجنة أيضاً أن البرنامج الإنمائي سيوحد الإدارة من أجل الحد من الإنفاق على مهام مكاتب الدعم الإداري للبرنامج.

#### استرداد التكاليف

١٣ - يبيّن تقرير مدير البرنامج نهج البرنامج الإنمائي لاسترداد التكاليف الذي يلاحظ مدير البرنامج أنه يمثل للقرار ١٣/٢٠٠٩ للمجلس التنفيذي والنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مستشهداً بالمادة ٥-٧٠ (د) (DP/2017/39، الفقرات ٧٧-٨٢). ويشير التقرير أيضاً إلى أن المتوسط الفعلي لمعدل استرداد التكاليف في الوقت الحالي يبلغ ٦,٥ سنتات للدولار (أدنى من المستوى الذي أقره المجلس التنفيذي البالغ ٨ سنتات للدولار) وأنه من المقدر أن يرتفع المعدل الفعلي لاسترداد التكاليف إلى ٦,٦ سنتات للدولار بحلول نهاية عام ٢٠٢١، استناداً إلى القانون الحالي (الفقرة ٧٩).

١٤ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الإيرادات المقدرة تغطي (أ) إيرادات الخدمات الإدارية العامة، أو الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف بغية تمويل التكاليف الإضافية للخدمات المؤسسية للبرنامج الإنمائي وآليات الامتثال في إدارة البرامج الممولة من موارد أخرى (غير أساسية) من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف والشركاء الحكوميين في البلدان المستفيدة من البرنامج؛ (ب) والإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف الأخرى التي تشمل إيرادات الخدمات المقدمة إلى شركاء الأمم المتحدة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أنه في بعض البلدان، تقل معدلات استرداد التكاليف عن ٨ في المائة، وهو نهج متماسك مع قرار المجلس التنفيذي ١٨/٢٠٠٧ و ٩/٢٠١٣ بشأن استرداد التكاليف. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه سيُحافظ على المعدل الأساسي لاسترداد تكاليف الدعم غير المباشرة ونسبته ٣ في المائة فيما يتعلق بجميع المساهمات الجديدة في البرامج القطرية (القرار ١٨/٢٠٠٧، الفقرة ٨ (ب)) وأن هناك استثناءات لمعدل استرداد التكاليف المنسق بالكامل ونسبته ٨ في المائة (القرار ٩/٢٠١٣، الفقرات ٤ إلى ٨). وأبلغت اللجنة أيضاً، عند الاستفسار، بالإعفاءات الممنوحة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، وُزِدَت بقائمة مفصلة بالبلدان المستفيدة من البرنامج والشركاء في التمويل في الحالات التي يكون فيها معدل استرداد تكاليف الخدمات الإدارية العامة أدنى من ٨ في المائة.

١٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية غياب معدل منسق لاسترداد تكاليف الخدمات الإدارية العامة في البلدان المستفيدة من البرنامج والشركاء في التمويل. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل معايير واضحة لتحديد البلدان التي لا ينطبق عليها معدل استرداد التكاليف بنسبة ٨ في المائة وتوصي بأنه ينبغي أن تكون الاستثناءات محدودة قدر الإمكان. وتوصي اللجنة أيضاً بالآلية المستخدمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساهمات الأساسية لدعم البرامج والشركاء في التمويل الذين يقل معدل الخدمات الإدارية العامة لديهم عن نسبة ٨ في المائة.

١٦ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى تقريرها السابق عن استعراض منتصف المدة لميزانية البرنامج الإنمائي المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (AC/1944) الذي لاحظت فيه أن استرداد التكاليف يبين ارتفاعاً في النسبة المئوية لتمويل الميزانية المؤسسية. وطلبت اللجنة أيضاً الاطلاع على أحدث المعلومات المتعلقة بمواءمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهجيته المتعلقة باسترداد التكاليف مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦، بما يشمل نتائج التقييم المستقل والخارجي الذي يشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولكنها لم تحصل على المعلومات المطلوبة.

١٧ - وتكرر اللجنة التأكيد على أن تمويل جميع التكاليف غير البرنامجية سيستند، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، إلى استرداد التكاليف بالكامل من مصادر التمويل الأساسية وغير الأساسية، بمعدل تناسبي. واللجنة الاستشارية على ثقة بأن المجلس التنفيذي سيوافق بأحدث المعلومات المتعلقة بمواءمة منهجية استرداد التكاليف مع قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ ونتائج التقييم المستقل والخارجي الذي يشمل البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

١٨ - وتذكر الفقرة ٨٢ من تقرير مدير البرنامج أنه وفقاً لقرار المجلس التنفيذي ١١/٢٠١٧، سيواصل البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف، التشاور مع الدول الأعضاء بشأن سياسة استرداد التكاليف وسيقدم مقترحات قائمة على الأدلة لوضع سياسات منسقة لاسترداد التكاليف، تتضمن ما قد يقتضيه الأمر من تعديلات، لتنظر فيها المجالس التنفيذية المعنية في دوراتها السنوية.

#### استعراض منتصف المدة

١٩ - يرد في تقرير مدير البرنامج أنه سيجري استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة الأساسية في حزيران/يونيه ٢٠٢٠، بالاقتران مع استعراض الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2017/39)، الفقرة ١١). ويشير التقرير إلى أن استعراض منتصف المدة سيشجع الفرصة للتفكير في قرارات الدول الأعضاء وفي تقارير الأمين العام بشأن القضايا الأوسع نطاقاً المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة.

٢٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن استعراض منتصف المدة سيشمل عدة أمور منها استعراض اللجنة للعنصر المؤسسي من الميزانية المتكاملة. وترى اللجنة الاستشارية أن استعراض منتصف المدة في حزيران/يونيه ٢٠٢٠ سيشجع فرصة مهمة لتقييم الميزانية المتكاملة وتقييم تنفيذها. ولذلك تتطلع اللجنة إلى تلقي استعراض منتصف المدة للخطة المتكاملة للموارد والميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

#### رابعاً - خلاصة

٢١ - مع مراعاة التعليقات والتوصيات الواردة في الفقرات أعلاه، تشجع اللجنة الاستشارية البرنامج الإنمائي على أن يتبع في منهجيته المتعلقة بالميزنة مُهجاً تستند إلى افتراضات واقعية وتتطلع إلى موافقتها بتقرير مستكمل عن النفقات في استعراض منتصف المدة لخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.